بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٤٧٨
بتاريخ:	٢٠١٧/٩/٢٥

ملف رقم: ٣٧٤٧/٢/٣٢

السيدة المهندسة/ محافظ البحيرة

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢٠٠٦/٣/٢٧، بشأن النزاع القائم بين محافظة البحيرة (الوحدة المحلية لمركز ومدينة إيتاى البارود) والهيئة العامة للإصلاح الزراعي بخصوص ملكية مساحة (١٦١ ف، ٣ط، ٥ س) الكائنة بقسم أول مركز إيتاى البارود بمحافظة البحيرة.

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أنه بتاريخ ١٩٦١/١١/١٢ وافق وزير الزراعة على تسليم مساحة (١١٨ف، و٢٠ ط، و١٠س) من أراضى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الكائنة بقسم زراعة أول إيتاى البارود لمجلس مدينة إيتاى البارود، مساهمة فى تنفيذ برنامج التوسع السكنى بالمدينة مع تسليم الخرائط المساحية إلى مجلس المدينة، بشرط تحديد ثمن المساحات المستولى عليها بسبعين مثل الضريبة، أما المساحات المشتراة من الحراسة العامة للجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي فيترك تحديد ثمنها للجنة العليا لتثمين أراضي الدولة، وتحرر عن تلك المساحة محضر تسليم مؤقت في ١٩٦٢/١/١٠ بين مديرية الإصلاح الزراعي بالبحيرة ومجلس مدينة إيتاى البارود، وقد اعتمد مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الأسس السابقة بقراره رقم (١٧) المؤرخ ١٩٦٣/١/٥ . وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٦ تحرر محضر تسليم نهائى ورد به أن المساحة المسلمة إلى مجلس مدينة إيتاى البارود (١٦١ف، و٣ط، و٥س) بيانها كالتالى (١٣٨ف، و٤ط، ١٣س) وضع يد مجلس المدينة بالفعل، و(١٩ف، و٣ط، و٥س) حديقة جارى تسليمها إلى قطاع التنمية الزراعية، و(٢ف، ٢٣ط، ٦س)

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

مشروعى (٣٥٧)، و(٣٥٨) مدارس، و(٢٠ط، و٥س) مقام عليها مخازن ومنازل جمعية قسم أول. وبتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٧ قامت مديرية الإصلاح الزراعي بإخطار مجلس المدينة بأن المساحة المتعامل عليها بالفعل هي (١٣٨ف، و٤ط، و١٣س) بعد استبعاد بعض المساحات وحُدد ثمنها بمبلغ (٣٧٩٤٥,٣٢٣) جنيهًا استبعد منه قيمة ما سُدد للإصلاح الزراعي من المشترين، ومقداره (٩٤٧٣,٨٤٣) جنيهًا، ومن ثم استحق على مجلس المدينة مبلغ (٢٨٤٧١,٨٤٠) جنيهًا، قام بسداده بالشيك رقم (٣٣٣٥١٨) المؤرخ ١٩٧٣/١١/٢٥ . ومنذ عام ١٩٧٤ ومديرية الإصلاح الزراعي تنازع مجلس المدينة فى ملكية المساحة المبيعة مُستندة فى ذلك إلى أن ما تم هو مجرد وعد بالبيع، وقد تمسك مجلس المدينة بحقه فى تلك المساحة التى قام بشرائها وسدد ثمنها كاملاً، لذلك تم عرض الموضوع على إدارة الفتوى لوزارة الزراعة التى انتهت بفتواها رقم (٦٥١) بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٠، إلى أن الأراضى المسلمة لمجلس مدينة إيتاى البارود تعدُّ مبيعة له بدءًا من تاريخ تسليمها إليه، وتلتزم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بنقل ملكيتها إليه، وبناء عليه صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٥٤) لسنة ١٩٨٨ بإقرار البيع لمجلس المدينة، غير أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عاودت منازعتها للوحدة المحلية بإيتاى البارود مرة أخرى وقامت ببيع مساحة (١ف، ٤ط) من تلك المساحة إلى الجمعية التعاونية لإسكان العاملين بالإصلاح الزراعي، والتى قامت بتقسيم تلك المساحة وتوزيعها على عدد من موظفى الإصلاح الزراعى بالبحيرة، لذلك طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية .

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى١٣ من سبتمبر عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٢ من ذى الحجة عام ١٤٣٨هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي أو عرض النزاع عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأي فى الموضوع ، أو الفصل فى النزاع رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي ، أو طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، بما يوجب معه حفظ الطلب.

ولما كان الثابت من الأوراق، أنه قد ورد إلى الجمعية العمومية كتاب محافظ البحيرة المؤرخ ٢٠٠٨/٦/١٥ متضمنًا كتاب الوحدة المحلية لمجلس ومدينة إيتاى البارود بقصر النزاع على عدد سبع قطع – حُددت تفصيلا بالكتاب المشار إليه – من ضمن مساحة (١٦١ ف، ٣ط، ٥ س) محل النزاع، وبناء عليه طلب المكتب الفنى للجمعية العمومية من محافظة البحيرة بموجب كتبه أرقام (٣٧) المؤرخ ٢٠٠٩/١/١٣ ، و(٢٩٦) المؤرخ ٢٠٠٩/٥/١١ ، و(٤٨٤) المؤرخ ٢٠١١/٩/١٤، و(٧٨٤) المؤرخ ٢٠١٤/١١/٩ موافاته ببعض

مجلس الدولة
مركز المعلومات بالجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

البيانات والمستندات اللازمة للفصل في النزاع الماثل، إلا أن المحافظة نكلت عن موافاته بتلك البيانات والمستندات، الأمر الذي ينبئ عن عدولها عن طلب عرض النزاع الماثل، مما يتعين معه حفظه.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى حفظ النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في ٩/ ٢٠١٧/

رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة
معتز/

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع